

المحاضرة 04 " الأنظمة النقدية (القاعدة الذهبية، الصرف بالذهب، نظام سعر الصرف المعموم)"

تمهيد:

يمكن القول أن النظام النقدي في أي اقتصاد قومي لا يعدو عن كونه مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تحكم خلق النقود واقتنائها في المجتمع، وحيث أن نوع النقود المستخدمة هي المحور الأساسي في دراسة النظم النقدية فقد سميت هذه النظم بالنظم النقدية نسبة إلى نوع النقود المستخدمة وذلك في تقسيمها الأساسي.

أولاً. مفهوم النظام النقدي

الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة، والقواعد الحاكمة لكيفية وشروط إصدار كل نوع منها ومدى قابلية بعضها للتحويل إلى الأنواع الأخرى المتداولة، ومدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالالتزامات¹.

ثانياً. عناصر النظام النقدي

يتكون النظام النقدي من ثلاثة عناصر رئيسية هي على النحو التالي:

- **العنصر الأول:** والذي يشير إلى مجموعة المؤسسات النقدية الوطنية التي تختص قانوناً بإصدار وخلق النقود وما يرتبط بها من متغيرات بالزيادة أو النقصان وتحدد قوانين الدولة وحدة النقد الوطنية والأجزاء التي تتكون منها؛
- **العنصر الثاني:** وهو العنصر الذي يختص بالنقود وأنواعها المختلفة التي تستخدم في التداول داخل إطار الدولة وحدودها؛
- **العنصر الثالث:** وهو العنصر الذي يتضمن مجموعة القوانين واللوائح والاجراءات التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها.

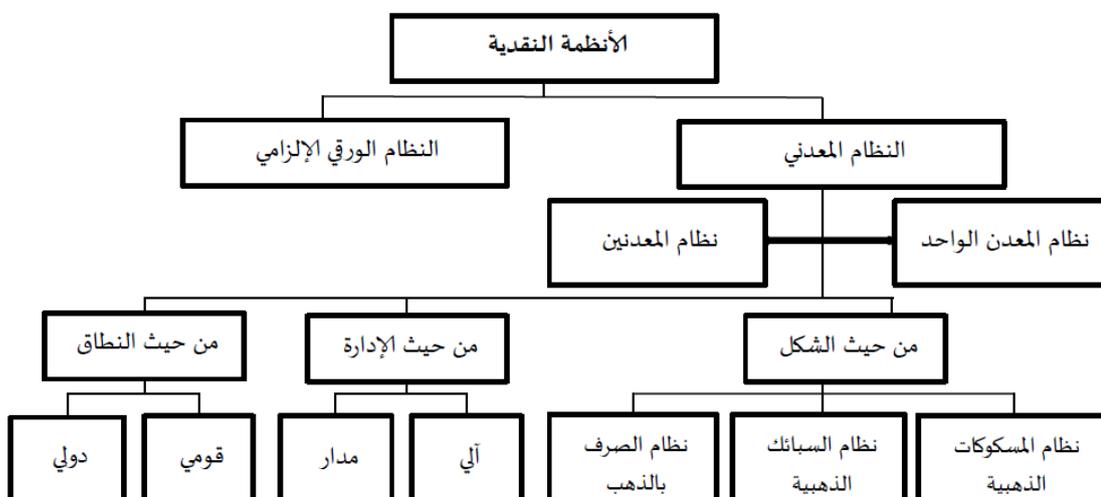
ثالثاً. أنواع النظم النقدية

- اعتمدت النظم النقدية على قواعد تتعلق بمواصفات وشروط اصدار النقود أو ما يعرف بالقاعدة النقدية، وتقود عملية تحديد نوع القاعدة النقدية المتبعة على:²
- نوع النقود المعيارية التي تعتبر الأساس في تحديد نوع النقود والتي من خلالها يمكن لهذه النقود أن ترد إليها؛
- تحديد كمية المعدن النفيس الذي تحويه كل وحدة من وحدات النقد (قاعدة الفضة، قاعدة الذهب، قاعدة المعدنيين)، أما إذا اعتبر المجتمع النقود الورقية (النقود المعيارية) فيكون قد أخذ بقاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.

1 عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والإئتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2004، ص. 55.

2 طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013 ص. 45.

شكل رقم (03): أنواع الأنظمة النقدية



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 40.

1) النظام المعدني :

بعد اكتشاف المعادن تحوّل الإنسان إلى استخدامها في الأغراض النقدية، ثم رأينا، كيف أنه انطلق من استخدام المعادن الرخيصة الثمن، كالنيكل والبرونز، إلى استخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة للقيام بشتى وظائف النقود. وأشهر النظم المعدنية هما نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين.¹

1.1- نظام المعدن الواحد :

يرتكز هذا النظام على معدن واحد (ذهب أو فضة)، وفي كلتا الحالتين يعمد المشرّع إلى إنشاء علاقة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين من المعدن المتخذ أساساً للقاعدة النقدية. وتختلف قاعدة الذهب (Gold Standard)، عن قاعدة الفضة^(*) في أن الدول التي أخذت بقاعدة الفضة قليلة العدد ومحدودة من حيث التأثير ولم تلعب دوراً مهماً في التأثير على النشاط الاقتصادي العالمي.² ويعيد نظام قاعدة الذهب من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعتبر المثال التقليدي عند دراسة نظام المعدن الواحد، ويتميز نظام قاعدة الذهب بأن قيمة وحدة النقد الأساسية فيه سواء الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي مثلاً كانت ترتبط ارتباطاً ثابتاً بالنسبة إلى الذهب، أي أن العلاقة ثابتة بين وحدة النقود الأساسية ووزن معين من الذهب محدد العيار (ذو نقاوة معينة)، وبذلك تتعادل القدرة الشرائية لوحدة النقود مع القدرة الشرائية بكميات معينة من الذهب، ويقوم نظام قاعدة الذهب على الأسس التالية:³

- تحدد السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي، المصدرة لوحدة النقود سعراً ثابتاً لوحدة النقود بالنسبة إلى الذهب، أي أن وحدة النقود كالدولار تساوي مقداراً معيناً من الذهب الخالص المحدد العيار بدرجة نقاوة معينة ووزن معين؛

- يجب أن تتساوى القيمة السوقية للذهب مع قيمته كنقود أي أن الوحدة النقدية إذا بيعت كمعدن لأغراض صناعية أي غير نقدية، يجب أن تتساوى قيمتها كقوة شرائية كوحدة نقدية وحتى يتحقق هذا، على الدولة ترك حرية السك والصهر للأفراد، أي أن لهم حرية تحويل السبائك الذهبية إلى نقود وصهر النقود وتحويلها إلى سبائك أو أي مصنوعات ذهبية أخرى.

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 38-39.

^(*) يقصد بقاعدة الفضة، النظام الذي كانت تستخدم فيه الفضة لصنع النقود الرئيسية والذي كانت قيمة وحدة النقد فيه تحدد عن طريق ربطها بوزن معين من الفضة، وقد كانت هذه القاعدة منتشرة في كثير من البلاد في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر مثل فرنسا وهولندا والنمسا وألمانيا وقد نجحت قاعدة الفضة في وقت كان التداول الذهبي فيه محدوداً نظراً لضالة المستخرج في العالم من الذهب.

² طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 55.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 91-92.

- يجب أن تضمن الدولة للأفراد امكانية تحويل قيمة أي نقود مساعدة سواء كانت من النحاس أو البرونز أو غيرها أو حتى ولو كانت أوراق إلى نقود ذهبية؛
 - يجب على الدولة ألا تضع أي قيود على تصدير واستيراد الذهب أي أن هناك حرية كاملة في تصدير واستيراد الذهب ونقله من وإلى الدولة حتى تضمن تحقيق معدل ثابت لصرف عملتها على المستوى الدولي؛
 - يجب أن تحافظ الدولة على العلاقة بين كمية النقود في داخل الدولة وبين كمية الذهب التي تملكه أي ما يعرف بالغطاء الذهبي حيث يكون بمقدورها تحويل أي مبلغ من وحدات النقود إلى ذهب عند الطلب.
 ويتميز نظام الذهب بوجود ثلاثة أشكال هي: نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك الذهبية، نظام الصرف بالذهب.

1.1.1 - نظام المسكوكات الذهبية (Gold Coins Standard) (1816-1914):*

هي أول الصيغ التي تم التعامل بها من خلال قاعدة الذهب، إذ تسك النقود من معدن الذهب بحيث تمثل قيمة الوحدة الواحدة ما تحتويه من ذهب، وقد احتلت المسكوكات الذهبية القسم الغالب من النقد المتداول، وإلى جانبها أوراق نقدية نائبة، ولكن في جميع الأحوال كانت المسكوكات هي النقد الأساسي و الانتهاءي، وللعمل بقاعدة الذهب، على الصعيد المحلي والخارجي وفي علاقته بالنظم النقدية الأجنبية التي تسير على نظام الذهب، يجب توافر شروط معينة نذكر منها :

- تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب الخالص، مع قابلية تحويل النقود الذهبية المتداولة إلى ذهب بلا قيد أو شرط (القيمة القانونية)؛
 - يجب توافر حرية سك الذهب، وبأية كميات دون مقابل لمنع زيادة القيمة الإسمية عن القيمة الحقيقية؛
 - وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية (تحويلها إلى سبائك) بدون مقابل لمنع ارتفاع السعر السوقي عن السعر القانوني للذهب؛

- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف بالذهب وعند حد التعادل. ومن البديهي، أنه إذا كانت عملتان أو أكثر تسيران على نظام الذهب، فإن سعر الصرف بينهما يتحدد على أساس قسمة الوزن المعدني لهما، ولنفرض الجنيه الإسترليني يساوي 7 غرام من الذهب، أما الدولار فيساوي 2 غرام، سعر صرف الجنيه الإسترليني بالدولار الأمريكي: $3,5 = \frac{7}{2}$ دولار.

- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب (خروج ودخول الذهب) للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للذهب. وكان من شأن هذا التدبير أن حافظت أسعار الصرف على ثباتها واستقرارها.
 ظل نظام المسكوكات معمولاً به حتى الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت البلدان بالتخلي عنه تدريجياً، نظراً لحاجتها لاستخدام الذهب كغطاء للإصدار النقدي ولشراء العتاد الحربي.

2.1.1 - نظام السبائك الذهبية (Gold Bullions Standard):**

اضطرت حكومات الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى، إلى سحب المسكوكات الذهبية لشراء ما يلزمها من أسلحة وذخيرة، والصرف على المجهود الحربي، وذلك في مقابل التوسع الكبير في إصدار عملات ورقية، مع الامتناع عن تحويلها إلى ذهب¹.

تميزت الأحوال النقدية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بالاضطرابات والفوضى، وانخفضت القوة الشرائية للعديد من العملات الأوروبية كالجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني الذي انهار انهياراً تاماً. كما اتسمت هذه الفترة بالتقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات والاختلالات الخطيرة في موازين المدفوعات، حيث لم تعد إلى التوازن تلقائياً. وأصبحت مسألة الإصلاح النقدي مطلباً، حيث تعالت الصيحات والدعوات للعودة إلى نظام الذهب، نظراً لأن الاضطرابات والفوضى النقدية التي حصلت كانت بسبب الخروج عن قواعد أهمها قاعدة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

(*) هي أول صور قاعدة الذهب وأكثرها كما لا على الإطلاق ولذا فهي التي تقصد عادة عند الكلام عن قاعدة الذهب بصفة مجردة دون وصف آخر.
 (**) يقتصر التداول الداخلي على النقود الورقية المضمونة بالذهب ويستخدم الذهب بطريقة مباشرة " عن طريق العملات القابلة للتحويل إلى ذهب" في المدفوعات الدولية.

¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص. 63.

والامتناع عن فرض القيود على التجارة الخارجية وربط الإصدار النقدي بكمية الذهب، وحرية تصدير الذهب واستيراده.¹

ولقد اتبعت الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية، فاتبعتها إنجلترا في عام 1925 عندما عادت إلى قاعدة الذهب بعد وقف العمل بها أثناء الحرب العالمية الأولى^(*) كما اتبعتها فرنسا عند عودتها إلى قاعدة الذهب في يونيو 1928.

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن تحول الدول إلى نظام السبائك الذهبية من نظام المسكوكات الذهبية يرجع إلى الأسباب التالية:²

◀ خوف الدول من عدم توفر رصيد من الذهب يكفي لحاجة المعاملات التجارية والاقتصادية في الداخل والخارج، في ظل الاتجاه المتزايد نحو المزيد من النمو في النشاط الاقتصادي في الداخل والخارج وخاصة مع قصور الموارد من معدن الذهب في العديد من الدول؛

◀ اكتشاف أن الفكرة الخاصة بحرية تحويل النقود الورقية وغيرها من الوحدات النقدية إلى مسكوكات ذهبية وبالعكس هي في الواقع أمر لا يبرره رأي سديد، فواقع المعاملات أظهر أن الأفراد لا يلجؤون إلى استعمال حقوقهم في تحويل البنكوت النقدي إلى ذهب إلا في حالتين:

- الحالة الأولى: حالة المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الأسعار،

- الحالة الثانية: حالة وجود أزمات نقدية يهرع عندها الأفراد إلى طلب الذهب والاحتفاظ به.

◀ اتضح أنه في أوقات الأزمات النقدية حينما يزداد الطلب فجأة على اكتناز الذهب، يصبح من الصعب إيجاد الكميات المطلوبة فوراً التي تلبى كل رغبات الأفراد في التحويل إلى ذهب.

وعموماً فإن من أهم الشروط التي ارتأها هؤلاء الاقتصاديون للعودة إلى نظام الذهب ما يلي:³

* تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب؛

* قابلية صرف النقود الورقية بالذهب وبالعكس وبلا قيد أو شرط؛

* الكف عن سياسة التمويل التضخمي للموازنة العامة؛

* الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة، من خلال العمل على التوازن الخارجي (التوازن التلقائي في موازين المدفوعات)؛

* أن تتوازن القوة الشرائية للنقود داخلياً وخارجياً؛

* توفير ثقة الأفراد بالعملة من خلال ثبات قوتها الشرائية.

غير أن الدول، إنكلترا مثلاً، عندما عادت إلى قاعدة الذهب، اشترطت أن لا تقل كمية البنكوت المراد تحويلها إلى ذهب عن قيمة معينة، وكان البنك المركزي الإنكليزي على استعداد لأن يبيع الذهب للأفراد في شكل سبائك ذهبية بوزن لا يقل عن 400 أوقية من الذهب، أو ما يعادل 1500 جنيه إسترليني أو 7575 دولاراً أمريكياً. وبذلك تكون السلطات النقدية قد عملت على تحقيق هدفين:

- أبقّت على شرط تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وبالعكس، وبدون قيد أو شرط؛

- خفضت من نطاق التعامل بالذهب، حيث أصبحت النقود المتداولة في الداخل هي النقود الورقية، ومنع اكتنازه للاحتفاظ به لخدمة المدفوعات الدولية.

3.1.1- نظام الصرف بالذهب أو قاعدة الصرف بالذهب (Gold Exchange Standard):

قامت هذه القاعدة على ربط العملة المحلية بعملة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب (قاعدة الذهب "السبائك الذهبية") بدلاً من قابلية تحويل وحدة النقد المحلية بشكل مباشر، كما ساد خلال فترة التعامل بصورة الصرف بالسبائك الذهبية، وقد تم التعامل بهذه الصورة من خلال مؤتمر جنوة عام 1922 م، إذ كانت بريطانيا من أهم الدول المشجعة للتعامل بهذه الصورة وذلك من خلال قدرتها على سحب سندات على

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص. 42.

^(*) يعتبر ريكارد و هو مبتدع قاعدة السبائك الذهبية إذ اقترح في أوائل القرن التاسع عشر هذا التنظيم الجديد لقاعدة الذهب وإن لم يجد رواجاً في العمل حتى القرن العشرين عندما أخذت به بعض الدول عند الرجوع لقاعدة الذهب، ذلك أنه ورغم نص القانون الإنكليزي الصادر عام 1819 على الأخذ بهذه الطريقة بصورة مؤقتة فإنها لم تصادف تطبيقاً عملياً حتى استؤنف الصرف بمسكوكات الذهب عام 1821.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 94-95.

³ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص. 42-43.

خزينتها لصالح الدول التي تخضع لسيطرتها دون اللجوء إلى استخدام أو هدر مواردها التي تمتلكها من ذهب.¹

نظام الصرف بالذهب هو آخر صورة لقاعدة الذهب وأقلها كمالات، إذ أنها تعني اتباع قاعدة الذهب بطريقة غير مباشرة ذات طابع دولي وليس بطريقة مباشرة وذات طابع وطني أو قومي بحث(*) كما هو الحال في صورتين السابقتين.²

يستلزم تطبيق هذا النظام توفر مجموعة من الشروط للقيام بوظائفه:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابل للصرف بالذهب؛
 - التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.
- وقد انتشر استعمال هذا النظام في العالم خلال القرن التاسع عشر، حيث اتبعته الهند في سنة 1892، والارجنتين في سنة 1898، وأصبح نظام الصرف بالذهب نظاما دوليا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث طبق في الكثير من الدول، ويحقق هذا النظام عدة مزايا هي:³
- أنه يحقق مزايا السير على قاعدة الذهب من خلال الاحتفاظ بعملة دولة أخرى فقط؛
 - أن احتفاظ الدولة بعملات أجنبية في بنوك الدولة المتبوعة يؤدي إلى تحقيق فائدة مالية على أرصدها من العملة الأجنبية بحيث يعتبر ذلك موردا ماليا إضافيا للدولة التي تسيير على قاعدة الصرف بالذهب.

إلا أنه وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وتدايعات أزمة الكساد الكبيرة للفترة (1929-1933)، واجهت اقتصاديات العديد من الدول صعوبات أدت إلى التخلي عن قاعدة الذهب، أهمها:⁴

- قصور الكميات المتوفرة لدى البلدان من الذهب وعدم كفاية انتاجه لمواكبة الطلب عليه ولمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى ومواجهة نفقاتها الإصلاحية؛

- عدم تكافؤ توزيع الاحتياطات الذهبية بين البلدان إذ تركزت في بعض البلدان المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مقارنة ببلدان أوروبا الشرقية، وبالرجوع إلى الاحصائيات الدولية احتوت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد نشوب الحرب على ثلاثة أخماس الذهب المتوفرة في العالم؛

- فرض بعض القيود على حرية استيراد وتصدير الذهب لإجراء التبادلات التجارية الدولية وفرض القيود الجمركية والضريبية من قبل بعض البلدان بهدف تعزيز المركز الاقتصادي لها وتحسين أوضاعها المحلية، ومثال ذلك فرض بعض القيود الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مركزها الاقتصادي المحلي وتجارتها الخارجية؛

- تعارض بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول لشروط وأحكام قاعدة الذهب إذ قامت بعمليات التوسع في اصدار النقد دون أن يقابله قدر مناسب من الاحتياطات الذهبية الواجب توفرها كغطاء نقدي، وذلك بهدف التوسع بالاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتجنب آثار الكساد الكبير.

1.2- نظام المعدنين :

بموجب هذه القاعدة تحدد الدولة نوعان من النقود المعيارية كل منهما من معدن مختلف ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة، لذلك ترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكميات معينة من كلا المعدنين، فمثلا الوحدة الواحدة من النقود تعادل 1 غرام ذهب أو 5 غرامات من الفضة.⁵

وحجة المدافعين عن نظام المعدنين تتمثل في اعتبارين أساسيين:⁶

1 طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 47.
(*) وهنا يكمن الفرق بين نظام السبائك الذهبية وبين قاعدة الحوالات الذهبية ففي الأولى يتداول الذهب في التعامل الخارجي أما في الثانية فلا يتم أي تعامل بالذهب لا في الداخل ولا في الخارج وإنما تتم التسوية فقط على أساسه بالنسبة للخارج.

2 زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 65-66.

3 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 96.

4 طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 49.

5 طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 51.

6 زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص. ص. 68-69.

• **الأول:** أن التغيرات التي يمكن أن تحدث في كمية أحد المعدين كافية لأن تعوض أو توازن بالتغيرات المعاكسة في كمية المعدن الآخر. وهذا وحده كفيل بتحقيق الاستقرار في العرض الكلي للنقود؛

• **الثاني:** أن هذا النظام يتفق مع العادات السائدة بين الأفراد في المعاملات باستخدام معدن واحد لا يمكنه الوفاء تماما بحاجة المعاملات^(*).

غير أن زيادة انتاج الفضة أدت إلى انخفاض قيمتها وهذا ما دفع الأفراد الابتعاد عن التعامل بها والتعامل فقط بالنقود الذهبية¹، إذ أن ميزات هذا النظام التي جرى توضيحها تصطدم بقانون جريشام والذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة^(**) من التداول، وقد أدى عدم التوافق بين القيم النسبية للمعدنين في السوق وبين القيم النسبية التي تحددها الحكومة بينهما^(***) إلى فشل هذا النظام وخروج كل الدول التي كانت تأخذ به .

1.3- نظام قاعدة الذهب من حيث الإدارة:

ومن هذا المدخل فإن نظام قاعدة الذهب ينقسم إلى:²

1.3.1. نظام الذهب الآلي:

ويقصد بنظام الذهب الآلي بأنه ذلك النظام الذي تسبب فيه تغيرات كمية الذهب في الدولة أثارا على كمية النقود ومستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي دون أي تدخل من جانب الدولة أو السلطات النقدية، ويحقق نظام الذهب الآلي المزاي التالية:³

- ثبات نسبي في أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة، ذلك لأنه في ظل اتباع نظام قاعدة الذهب فإن أسعار الصرف بين عملات الدول المتبعة لهذه القاعدة لا تتقلب إلا في حدود معينة وطفيفة؛
- ثبات في مستويات الدخل والعمالة أو التوظيف بين الدول المختلفة، حيث من شأن الثبات النسبي في مستويات الدخل والعمالة والتوظيف بين الدول المختلفة أن يحقق التوازن التلقائي بفعل اليد الخفية في مجال التجارة الدولية دون تدخل من الدولة وهنا كان التأثير واضح بالنظرية الكلاسيكية.

1.3.1.2. نظام الذهب المدار:

يقصد بنظام الذهب المدار بأنه النظام الذي تسبب فيه تغيرات كمية الذهب في الدولة أثارا على كمية النقود ومستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي من خلال تدخل الدولة أو السلطات النقدية، وهو نظام تتدخل فيه السلطات النقدية بعزل الآثار الاقتصادية التي تترتب على زيادة كمية النقود أو نقصها.
إذ يأتي لتجنب المخاطر التي كان يؤدي إليها خروج الذهب واضطرار البنوك إلى رفع سعر الفائدة في ظل النظام السابق (الآلي) الأمر الذي ينتج عنه ضعف النشاط الاقتصادي وانعدام الثقة وتشجيع الاكتناز وانخفاض الأسعار ومن ثم انخفاض الأجور الذي يؤدي إلى الانكماش، ومن هنا تطلب الدولة من البنك المركزي أن يزيد الائتمان بقدر ما تفقده البلاد من ذهب، وبالنسبة للدولة التي يزيد فيها الذهب تقلل السلطات النقدية الائتمان بقدر ما حصلت عليه من ذهب، وفي هذا النظام بدلا من أن ترتبط الوحدة النقدية بقيمة الذهب كما كان في نظام الذهب الآلي أصبح الذهب مرتبطا بالوحدة النقدية ذات القوة الشرائية الثابتة نسبيا، ومن هنا يتضح أن عملية إعادة التوازن لا تحدث تلقائيا دون تدخل الدولة والسلطات النقدية بل تحدث من خلال تدخل الدولة والسلطات النقدية لإعادة هذا التوازن وكان هنا التأثير واضح بالنظرية الكينزية.

(*) فلو كان المعدن المختار كبير القيمة نسبيا كالذهب فإن الوحدات النقدية المصنوعة منه ستكون خفيفة للغاية بالنسبة إلى المعاملات ضئيلة القيمة، ولو كان معدنا قليل القيمة نسبيا كالفضة فإن الوحدات النقدية المصنوعة منه ستكون قليلة جدا بالنسبة إلى المعاملات كبيرة القيمة.

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 51.

(**) والنقود الجيدة أو القوية هي التي تكون قيمتها التجارية أي قيمة ما بها من معدن في السوق أكبر من قيمتها القانونية أي التي يكون معدل تبادلها التجاري بالنقود الأخرى أكبر من معدل تبادلها القانوني بها، وقد تكون رداءة النقود نتيجة لعوامل طبيعية أو نتيجة لعوامل مصنعة كإصدار كميات من النقود أكثر مما تقتضيه الحاجة.

(***) ويكون ذلك نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب بالنسبة إلى كل من الذهب والفضة سواء تعلق هذا التغير بوجوه استعمالها في أغراض أخرى غير الغرض النقدي أو تعلق وهذا والمهم باكتشاف مناجم جديدة لأي من المعدنين.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 97.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 97-98.

شكل الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر بريتون وودز ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، إلا أنه لم يستمر طويلاً نتيجة الاختلالات التي حدثت بسبب افراط البنك الفدرالي الأمريكي في إصدار الدولار الذي كان قابلاً للتحويل إلى ذهب، مما أدى في النهاية إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، ولجوء بعض الدول إلى تعويم عملتها نتيجة انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد .

2) قاعدة النقود الورقية الإلزامية (الائتمانية):

ويعرف هذا النظام أيضاً بنظام النقود الائتمانية، وأساس هذه القاعدة هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة نابعة من القانون، وهنا لا يحق تحويلها إلى ما يساويها من ذهب أو معدن آخر.¹ إذا أخذنا بالاعتبار أن الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار الداخلي لذلك، يكون من الأفضل لحكومات الدول أو السلطات النقدية أن تتبع سياسة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي للاقتصاد القومي حتى لو أدى ذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف، ففي أثناء الأزمات والحروب التي حصلت ووجدت الدولة أنه لا يمكن تحويل نقودها إلى ذهب لذلك خرجت الدول من قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وبموجب هذه القاعدة تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجود لدى الجهاز المصرفي، وتقوم الدولة بموجب هذه القاعدة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي من خلالها تحقق الدولة مجموعة من الأهداف القومية، ومن هذه الأهداف:²

- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي تحقق فيه ثباتاً في مستوى الأسعار أو الحفاظ عليه؛

- تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود؛ أثناء الكساد وإنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقد)؛

- معالجة العجز المزمن الذي يعاني منه ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب وذلك من خلال: اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات، وضع سياسة جمركية مناسبة للحد من الواردات، استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية؛

- تمويل عملية التنمية الاقتصادية: وهذا الهدف ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار حركة الاستقلال السياسي، ويمكن أن يكون تمويل التنمية جزئياً عن طريق التضخم أي عن طريق زيادة الإصدار النقدي. وكما في الأنظمة النقدية السابقة فإن هذه القاعدة قد تعرضت إلى عدد من الانتقادات يمكن تلخيصها في انتقادين رئيسيين هما:³

- خطر الفوضى وعدم الاستقرار في المعاملات المالية الدولية؛

- خطر الإفراط في الإصدار النقدي وما يترتب عليه من تضخم نقدي.

لذا فإن الأخذ بهذه القاعدة يتطلب أن يحتفظ البنك المركزي بغطاء من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، وهذا يعتبر ضرورياً لتأمين عمليات التبادل التجاري الخارجية أو لمواجهة أي عجز قد ينشأ في ميزان المدفوعات لذلك تحدد الدول هذا الاحتياطي بنسبة مئوية معينة.⁴

رابعاً. نظام سعر الصرف المعووم

سياسة التعويم الحر العملة وهو على النقيض تماماً مع سياسية تثبيت سعر الصرف، ويعتبر التعويم الحر في حالة عدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية متعلقة بسعر صرف عملتها، وكذلك فإن الدول غير مطالبة بالاحتفاظ باحتياطي كبير في العملات للتدخل في سوق الصرف.

كما أن نظام التعويم الحر يمكن من التوازن التلقائي لميزان المدفوعات الخاص بالدول وذلك عن تفاعل قوي العرض والطلب في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه. فالدولة التي تعاني من

1 سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2009، ص. 48.

2 طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 49-50.

3 سامر بطرس جلد، مرجع سبق ذكره، ص. 49.

4 طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص. 51.

عجز في ميزان المدفوعات عند سعر معين لصرف عملتها، معناه أن هناك كمية كبيرة من المعروض النقدي لهذه الدولة الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف عملتها وبالتالي سوف تقلل من وارداتها وتشجيع صادراتها وهذا يساعد إلى العودة إلى وضع التوازن.